

الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر: تقييم واستشراف

ربيع الآخر 1430 هـ / أبريل 2009

سلسلة : «دراسات سكانية»

الإصدار رقم : 4

الناشر : اللجنة الدائمة للسكان

المؤلفون :

د. عبد القادر لطرش

السيد / سميح البستاني

السيدة/موزة المسلم

الطبعة الأولى : 2009

جميع الحقوق محفوظة للجنة الدائمة للسكان

دولة قطر ، الدوحة ، ص.ب : 1855

هاتف : 4958888 (+974)

فاكس : 4836109 (+974)

البريد الإلكتروني : ppc@planning.gov.qa

الموقع الإلكتروني : www.ppc.gov.qa

لا يجوز إعادة نشر هذه الدراسة أو أجزاء منها إلا بإذن خطي مسبق من اللجنة الدائمة للسكان.

الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي المؤلفين وليس

بالضرورة عن رأي اللجنة الدائمة للسكان

تقديم

بعد توفر البيانات الموضوعية الدقيقة أحد أهم شروط نجاح السياسات السكانية وتحقيق أهدافها. وقد أنجزت اللجنة الدائمة للسكان بعون الله تعالى إعداد الوثائق الثلاث للسياسة السكانية، حيث تبحث الوثيقة الأولى في التحديات التي تواجه المجتمع القطري نتيجة لخصائص الوضع السكاني فيه، وتتناول الوثيقة الثانية المبادئ والمنطلقات التي تستند إليها السياسة السكانية والغايات البعيدة والأهداف المرحلية لتلك السياسة، بينما تحدد الوثيقة الثالثة برنامج العمل اللازم لتحقيق تلك الأهداف. وقد تبين للجنة الدائمة للسكان أثناء إعداد تلك الوثائق أهمية إجراء عدد من البحوث والدراسات السكانية لسد النقص في المعلومات حول عدد من القضايا السكانية، ولا سيما النقص في تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة لمعرفة العوامل المحددة للظواهر السكانية المختلفة.

ولذا اعتمد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان خطة للبحوث والدراسات، يعتزم في إطارها إصدار سلسلة "دراسات سكانية"، وهي دراسات علمية يعتمد بعضها على أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن جهاز الإحصاء وعن الجهات الأخرى المعنية بالقضايا السكانية في الدولة، بينما يستمد بعضها الآخر معطياته من مسوح ميدانية يجريها خبراء المكتب الفني وباحثوه على عينات من المجتمع القطري.

وتهدف سلسلة الدراسات هذه إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالمسائل السكانية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، ومساعدة صناع القرار في الدولة على تحديد مواطن الخلل في التركيبة السكانية، وما يمكن أن ينجم عن ذلك الخلل من مشكلات اجتماعية وثقافية وأمنية وغيرها... كما تهدف إلى اقتراح الحلول الممكنة لتصحيح اختلالات التركيبة السكانية، وسبل معالجة ما ينجم عنها من مشكلات.

وستتناول الدراسات بالبحث، أيضاً، عدداً من القضايا الاجتماعية الأخرى المتعلقة بالسكان كقضايا الأسرة والمرأة والطفولة والشباب، وقضايا العمالة، والمسائل المتعلقة بالسلوك الإنجابي والسلوك الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين، وغير ذلك من الموضوعات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في التركيبة السكانية والوضع السكاني بوجه عام.

ويسرني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، مديراً وخبراء وباحثين، على ما يبذلونه من جهود في إعداد هذه الدراسات، وإلى كل من ساهم أو سيساهم في إنجاح هذه الخطة الهامة التي تشكل عاملاً أساسياً في نجاح تطبيق السياسة السكانية لدولة قطر.

والله ولي التوفيق

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

مقدمة:

تعد اليوم الأهداف الإنمائية للألفية التي صادق عليها زعماء العالم سنة 2000⁽¹⁾ الإطار العام الذي يسمح بمتابعة وتقييم مستويات نمو مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تركز عليها السياسات العامة والاجتماعية، وإقامة بعض المقارنات الإقليمية والدولية. ولا تقتصر مقارنة الأهداف الإنمائية على التقييم الأولي للمؤشرات الكمية، سواء أكانت الأهداف الإنمائية الأولى أم الجديدة⁽²⁾، بل يتعداه ليخص كذلك الاستشراف المستقبلي لمختلف المؤشرات، ورصد التطورات والتحولات المستقبلية في كافة الجوانب الحيوية لحياة الشعوب وضمان مستقبل أفضل لها، كما جاء في البند الخامس من توصيات إعلان الأهداف الإنمائية للألفية واقتراح السياسات الاجتماعية المناسبة. وانطلاقاً من ذلك، يتحتم على الباحثين وواضعي السياسات التنموية والاجتماعية تتبع مختلف تحولات المؤشرات الفرعية لأهداف الألفية عبر التقييم الدوري والتساؤل عن مستقبلها. وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة من خلال تقييم المؤشرات الكمية للأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر، بعد الوقوف على دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية على الواقع القطري، لأن مفاهيم ومضامين بعض المؤشرات المعتمدة قد لا يتناسب بالضرورة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبعض الدول، نظراً للتباين بين البيئات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي صاحبت نشأة هذه المؤشرات وواقع بعض الدول.

فالمؤشرات الكمية التي تسمح بتقييم مستويات تحقيق أهداف الألفية الإنمائية قد تصطدم ببعض المعطيات المحلية المختلفة التي لا تتوافق بالضرورة مع التعريف الدولي، مما يستدعي مراجعتها أو تعديل مفهومها. وقد ينجم عن هذا التعديل عدم فاعلية بعض المؤشرات في قياس مستويات النمو وتقييم السياسات الاجتماعية. لهذا، لا يمكننا تقييم أو حصر مستويات التطور الاجتماعي أو مستويات التنمية إلا ضمن مقارنة كلية تسمح لنا بمعرفة العلاقة العضوية أو الطبيعة بين مختلف الظواهر الحيوية المستوحاة من مشروع مجتمع أو دولة، وأسس وتوجهات الخيارات التنموية في البلاد، والتي لا يمكن إدراك دالاتها إلا من خلال ربطها بالسياق المجتمعي ونظم القيم والمحددات التي تحكم أي مجتمع والواقع الاقتصادي المحلي. لهذا، فإن المؤشرات هي انعكاس لواقع اجتماعي واقتصادي وحتى سياسي معين.

(1) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالألفية، دور الأمم المتحدة في القرن 21، الأمم المتحدة: <http://www.un.org/arabic/millennium/sg/report/summary.htm>

(2) البنك الدولي، الأهداف الإنمائية الجديدة:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,contentMDK:20433000-pagePK:98400-piPK:98424-theSitePK:727307,00.html>

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، هي:

- **القسم الأول:** يتناول دراسة اتجاهات وتحولات مختلف المؤشرات الكمية المكونة للأهداف الإنمائية للألفية، وذلك باستخدام مؤشرات حسابية تتناسب مع طبيعة هذا التحليل.
- **القسم الثاني:** يختص باستشراف الاتجاهات المستقبلية لمختلف المؤشرات، وذلك على ضوء ما تمت ملاحظته في القسم الأول من الدراسة.
- **القسم الثالث:** يركز على صياغة بعض التوصيات الضرورية التي تسعى إلى تطوير المعرفة الكمية ومقاييس أهداف الإنمائية للألفية، ومدى تطابقها مع الواقع القطري.

المصادر:

تعتمد هذه الدراسة على جملة من المصادر منطلقها البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة من قبل جهاز الإحصاء، يضاف إليها بيانات مختلف مؤسسات الأمم المتحدة وباقي الجهات الدولية المعتمدة.

ما هي الأهداف الإنمائية للألفية ؟

في سبتمبر عام 2000 قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر قمة الألفية، حيث التزمت 189 دولة عضواً في الأمم المتحدة بالعمل من أجل إيجاد عالم يكون فيه التخلص من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على قمة أولوياته. وقد وقّع على إعلان الألفية 147 رئيس دولة، وتم تمرير هذا الإعلان بإجماع أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وتمخضت عن هذا الإعلان الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي كانت أيضاً نتيجة للمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينيات من القرن العشرين.

وتطالب الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة المجتمع الدولي بتركيز جهوده على تحقيق تحولات في مختلف الجوانب الحيوية للمجتمعات البشرية التي يمكن قياسها وتتبعها، وذلك من خلال تحديد مقاصد ومقاييس معيارية لقياس مختلف المجالات الحيوية التي لها تأثير على مستويات نمو وازدهار المجتمعات البشرية في البلدان النامية من جهة، وفي البلدان الغنية التي تساعد في تمويل البرامج الإنمائية من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك المؤسسات متعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج.

وتعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة بمثابة دليل استرشادي للمجهودات التي تبذلها الدول في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية. وقد تم قبول هذه الأهداف كإطار لقياس معدل التقدم في عملية التنمية، والأهداف هي:

- (1) القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- (2) تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- (3) تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة.
- (4) تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- (5) تحسين صحة الأمهات.
- (6) مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.
- (7) ضمان الاستدامة البيئية.
- (8) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

القسم الأول: دراسة أهداف الإنمائية للألفية

يعتمد في قياس الأهداف الإنمائية الثمانية على جملة من المؤشرات الفرعية التي تسمح بالإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالهدف الرئيسي، وتقييم ما تم إنجازه. وهذا ما سنتناوله بالتدقيق في القسم الأول من هذه الدراسة، وذلك وفقاً لما ورد في توصيات الأمم المتحدة.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

تقوم أهداف الألفية على تحقيق جملة من الأهداف والغايات، لعل أبرزها هو القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ فالقضاء على الفقر المدقع والجوع يعد من أولويات الدول من أجل إقامة مجتمع متماسك تسوده العدالة الاجتماعية، ويحقق مستويات اندماج اقتصادي واجتماعي مقبولة لمختلف مكونات المجتمع دون أي تمييز. ويكون ذلك من خلال توفير الظروف الاقتصادية والمادية والاجتماعية التي تتيح لمختلف شرائح المجتمع الفرص الموضوعية لتحقيق ظروف معيشية مناسبة تسمح لهم بضمان حياة اقتصادية وصحية كريمة لهم ولذويهم. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال وصول مكونات المجتمع إلى مستويات معيشية معينة من الدخل، أو "حد أدنى" تسمح لأفراد المجتمع العيش بكرامة، وذلك عبر تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد، والتي تمثل الغاية الأولى منها القضاء على الفقر المدقع والجوع. يضاف إلى هذا توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، وهذا ما تسعى إليه الغاية الثانية، ومن ثمة تخفيض نسبة من يعانون من الجوع في المجتمع التي تعبر عنه الغاية الثالثة في القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الغاية الأولى: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015

إن دولة قطر التي صادقت على توصيات وإعلان الألفية تشهد اليوم مرحلة اقتصادية وتنموية خاصة في تاريخها الحديث. فالיום تمر الدولة بمرحلة متميزة من تاريخها، تتمثل في مضيتها قدماً نحو تنمية كاملة وشاملة، بل ومتسارعة، لينتج عن ذلك تسجيل دولة قطر لمعدلات نمو وانتعاش اقتصادي لا نظير لها، حيث تجاوز معدل النمو الاقتصادي 14% عام 2007⁽³⁾، ويتوقع أن يزداد هذا المؤشر نمواً

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2007، الكويت، 2008.

في المستقبل⁽⁴⁾. يضاف إلى هذا، تزايد الإنفاق الحكومي العام، حيث أن ميزانية الدولة سجلت نمواً يقدر بـ 23.6% بين 2007 و2008، في حين تجاوزت ميزانية الدولة عام 2008 الـ 72.465.72 مليار ريال قطري بعد أن كانت تساوي 56.901.8 مليار ريال قطري عام 2007. وفي ظل هذه المؤشرات الاقتصادية الإيجابية والمناخ الاقتصادي الجيد، يبدو من الصعب الحديث عن مستويات دخل تقل عن دولار، لاسيما إذا علمنا أن متوسط دخل الفرد في دولة قطر تجاوز 58 ألف دولار أمريكي عام 2007⁽⁵⁾، مما يجعل قطر من بين أولى الدول في هذا المجال⁽⁶⁾. إضافة إلى ذلك، فإن متوسط الإنفاق للأسرة والفرد خلال الفترة 2000-2007 تجاوز بكثير الغاية الأولى للألفية المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع (جدول 1). لهذا، فإن الغاية الأولى من الهدف الأول لأهداف الألفية لا تتوافق في طبيعة قياسها وتطبيقاتها مع الواقع القطري، وهو ما يبرر عدم تغطيتها إحصائياً (انظر: جدول 4).

جدول (1): متوسط الإنفاق للأسرة والفرد للفترة 2000-2007 (بالريال القطري)

2008-2007		2001-2000		البيان
الأسرة	الفرد	الأسرة	الفرد	
851 21	582 3	384 14	124 2	متوسط الإنفاق الشهري على السلع والخدمات
689 2	441	602 2	323	متوسط الإنفاق الشهري على الطعام والشراب

المصدر: جهاز الإحصاء، بحث إنفاق ودخل الأسرة بالعينة للأعوام 2001-2008، الدوحة، 2008: <http://www.qsa.gov.qa>

وقد يبدو التغير مفاجئاً، حيث تضاعف متوسط إنفاق الفرد أكثر من أربع مرات، وإنفاق الأسرة أكثر من مرتين خلال سبع سنوات، لكن تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة خلال هذه الفترة عدة مرات يجعل هذا التزايد السريع في الإنفاق مفهوماً.

وإذا كانت المؤشرات الماكرواقتصادية للاقتصاد القطري، ولاسيما المؤشرات التقليدية كمعدل النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد، تعلن عن قوة الاقتصاد القطري بشكل عام، فإن هذا لا يعني أن كل مكونات المجتمع القطري تعيش في يسر ورفاه، وأنه لا توجد فجوة بين مختلف شرائح المجتمع، أو أن مداخل الأفراد والجماعات تؤمن لهم القدرة على توفير وإشباع حاجاتهم الأساسية. لهذا، فإن متوسط الإنفاق قد لا يبدو أفضل المؤشرات في قياس خط الفقر، وذلك في ظل غياب بيانات عن تكلفة الحد الأدنى من احتياجات الأسر والأفراد.

(4) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي... الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعالي، واشنطن، أكتوبر 2008.

(5) Qatar National Bank, Qatar Fact and Figures, Doha, 2008

(6) انظر: www.indexmundi.com

قد لا يعرف المجتمع القطري فجوات واسعة بين مكوناته، وذلك بسبب صغر حجم سكانه وانخفاض نسبة البطالة بين مواطنيه من جهة، وتنوع المساعدات الحكومية لمختلف شرائحه الاجتماعية من جهة ثانية، غير أن ذلك لا يعني عدم وجود تباين في مستويات مداخيل الأفراد والأسر داخله، بل على العكس، فإن عدداً من الأسر القطرية المتعففة لديها احتياجات خاصة تتطلب مساعدات، سواء أكانت نقدية أم عينية، وذلك طوال السنة أو في مواسم معينة، والتي تتم تلبيتها عادة من قبل الهيئات الخيرية القطرية⁽⁷⁾، أو من نظام الضمان الاجتماعي المطبق في دولة قطر⁽⁸⁾.

إن قياس التفاوت في توزيع الدخل يتطلب تصنيف أصحاب الدخل إلى فئات حسب مستوى دخولهم، ذلك أن أحد أسباب تفشي الفقر يعود إلى طبيعة توزيع الدخل. لذا، يمكن قياس عدالة توزيع الدخل من خلال متابعة نصيب الخمس الأدنى من السكان في الإنفاق إلى الخمس الأعلى من السكان في الإنفاق. بمعنى أوضح، ما هي حصة الخمس الأغنى إلى حصة الخمس الأفقر. ويتبع حصة الأخماس من الإنفاق، يتبين مدى التحسن في توزيع الدخل، فكلما زاد نصيب الخمس الأدنى من الإنفاق يقل نصيب الخمس الأعلى، وهذا يعني تحسناً في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والعكس في حالة انخفاض حصة الخمس الأدنى من الإنفاق. وفي دولة قطر، يتبين من خلال البيانات المتاحة أن نصيب الخمس الأدنى من إجمالي السكان لازال متدنياً، حيث أن نصيب هذه الشريحة الاجتماعية من الدخل العام يقل عن 4% (جدول 2)، في حين يلاحظ أن الخمس الأغنى يستهلك أكثر من نصف الاستهلاك العام سنة 2007.

جدول (2): مؤشر أفقر 20% من السكان في الإستهلاك

نسبة	حصة الأفراد من الإنفاق
1.3	نسبة ما يحصل عليه أفقر 10% من السكان
3.9	نسبة ما يحصل عليه أفقر 20% من السكان
35.9	نسبة ما يحصل عليه أغنى 10% من السكان
52	نسبة ما يحصل عليه أغنى 20% من السكان

المصدر: جهاز الإحصاء، بحث إنفاق ودخل الأسرة بالعينة للأعوام 2001-2008، الدوحة، 2008: <http://www.qsa.gov.qa>

(7) إبراهيم القديمي، خدماتها شملت مساعدة المحتاجين في الداخل والخارج.... المؤسسات الخيرية القطرية نقطة مضنية في مسيرة العمل الخيري في الدولة، الدوحة، جريدة الشرق، 16 فبراير، 2008.

(8) خضر زكريا، الضمان الاجتماعي في دولة قطر: دراسة ميدانية غير منشورة، الدوحة، 2008.

يتبين من خلال هذه البيانات وواقع العديد من دول العالم أن الخمس الأدنى من السكان في قطر يسجل مشاركة متدنية مقارنة مع العديد من الدول (جدول 3).

جدول (3): مقارنة دولية حول مؤشر أفقر 20% من السكان في الإستهلاك

البلد	السنة	%	البلد	السنة	%	البلد	السنة	%	البلد	السنة	%
فنلندا	2000	9.6	بلغاريا	2003	8.7	جورجيا	2003	5.6	غواتيمالا	2002	2.9
النرويج	2000	9.6	النمسا	2000	8.6	الولايات المتحدة	2000	5.4	البرازيل	2004	2.8
المجر	2002	9.5	أرمينيا	2003	8.5	الأوروغواي	2003	5	السلفادور	2002	2.7
أوكرانيا	2003	9.2	ألمانيا	2000	8.5	سويسرا	2000	4.3	بناما	2003	2.5
السويد	2000	9.1	بلجيكا	2000	8.5	المكسيك	2004	4.3	كولومبيا	2003	2.5
			روسيا البيضاء	2002	8.5	الصين	2004	4.3	البراغواي	2003	2.4
			كرواتيا	2001	8.3	تشيلي	2003	3.8			
			رومانيا	2003	8.1	بيرو	2003	3.7			
			مولدافيا	2003	7.8	جنوب إفريقيا	2000	3.5			
			سويسرا	2000	7.6	فنزويلا	2003	3.3			
			بولندا	2002	7.5	الأرجنتين	2004	3.1			

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية:

http://ddp-ext.worldbank.org/ext/GMIS/gdmis.do?siteId=2&contentId=Content_goals_by_region&menuId=LNAV01HOME3

ولعل الأمر هنا لا يتعلق بالمواطنين من السكان، بل بالوافدين من دول فقيرة بالدرجة الأولى. وهؤلاء الوافدون يعدون دخلهم المتدني بالمقارنة مع مستويات الدخل في دولة قطر مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع مستويات الدخل في بلدانهم الأصلية.

الغاية الثانية: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب
يقوم القضاء على الفقر المدقع والجوع على توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. ويعود ذلك إلى دور العمل في تأمين المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاندماج الاجتماعي للأفراد من جهة، وفي إيجاد الظروف الموضوعية التي تؤمن حياة كريمة وأمنة لمختلف مكونات المجتمع من جهة أخرى. وينطبق هذا بوجه خاص على الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة لأوجه الاستغلال، كالنساء والشباب. لذا، تسعى السياسات الاجتماعية والتنمية للقضاء على البطالة أو الحد منها من خلال توفير فرص العمل المنتج لمختلف فئات المجتمع، ولاسيما النساء والشباب.

ويتم قياس توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، عبر جملة من المؤشرات الكمية التي تسمح بقياس نمو مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وذلك عبر قياس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل شخص، ونسبة السكان العاملين إلى عدد السكان، ونسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)، ونسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين.

وفي هذا السياق، شهد الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، الذي يعبر عن مستويات نمو اقتصادية متسارعة واستثمارات حكومية استثنائية، لاسيما في مجالات الطاقة والغاز، معدلات نمو مرتفعة جداً تجاوزت 15% سنوياً خلال الأعوام الأخيرة، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي تجاوز 58 ألف دولار عام 2007 في حين لم يتجاوز الـ 30 ألف دولار عام 2000⁽⁹⁾.

جدول (4): تطور مؤشرات القضاء على الفقر المدقع والجوع في دولة قطر بين 2000 و 2007

الغاية، المؤشرات الفرعية			المعدل	معدل النمو
			2007	2000 - 2007
الغاية الأولى: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015				
- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)	0 ^أ	0	0	
- نسبة فجوة الفقر	غير متوفر	- غير متوفر	غير متوفر	
- حصة الخمس (20%) الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني	-	3.9 ^د	-	
الغاية الثانية: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب				
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل شخص				15.5% ^ب
- نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان	54.67*	67.5 ^د		2.1% ^د
- نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)	0	0		0
- نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين	0.71*	0.15		15.5% ^د (-)
الغاية الثالثة: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015				
- نسبة الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات	6% ^أ	12.6% ^د		8.24% ^د
- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	

المصدر: - جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات: 2001 و 2005 و 2008. www.qsa.gov.qa.

- جهاز الإحصاء، بحث إنفاق ودخل الأسرة بالعينة لأعوام 2001-2008، الدوحة، <http://www.qsa.gov.qa>:2008.

- جهاز الإحصاء، الأهداف الإنمائية للألفية، الدوحة، 2008، ص 85.

* أ = للعام 2007، ب = للأعوام 2000-2005، ج = 2006، د = 1997، هـ = للعام 2002، و = للأعوام 1997-2007.

أما فيما يتعلق بنسبة السكان العاملين إلى إجمالي عدد السكان، فقد شهدت دولة قطر نمواً محسوساً في السنوات الأخيرة، نظراً للطلب المتزايد على العمالة، ولاسيما العمالة الوافدة لتلبية الاحتياجات المتعددة والمتجددة لسوق العمل القطرية. وبالتالي، فالواقع السكاني في دولة قطر، والذي يختلف في تركيبته عن باقي بلدان العالم، جعل من سوق العمل القطرية سوق عمل مفتوحة استقطبت سنوياً، ولاسيما في السنوات الأخيرة، عشرات الآلاف من العمال الأجانب المهرة وغير المهرة. وبالتالي، شهدت نسبة العاملين إلى إجمالي السكان مستوى لا نظير له في العالم، نظراً لحجم العمال الوافدين ووزنهم في التركيبة السكانية لدولة قطر. يضاف إلى ذلك مشاركة أغلبية القوة البشرية (الأشخاص في سن العمل والقادرين عليه) في قوة العمل، نظراً لكون الأكثرية الساحقة من الوافدين هم من القوى العاملة.

أما نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين، والتي تطلعتنا على مكانة المبادرة الخاصة في المجتمع وتركيبه سوق عمله، فإنها تبدو محدودة جداً في الدولة، نظراً لأن القطاع الأهم في الاقتصاد القطري (النفط والغاز) هو ملك للدولة، ولأن الشركات الكبرى العاملة في الدولة إما تابعة للقطاع العام أو للقطاع المختلط. ومما يلفت النظر أن نسبة العاملين لحسابهم الخاص عرفت تراجعاً في السنوات الأخيرة، مما يتطلب تطوير بعض القطاعات المنتجة أو الخدماتية، ولاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها أن تفتح المجال للعمل الخاص لمكونات المجتمع القطري، وبخاصة للنساء والشباب.

الغاية الثالثة: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015

القضاء على الفقر المدقع والجوع يقاس، كذلك، بتتبع الواقع الصحي لمكونات المجتمع، ولاسيما لدى الشرائح السكانية الحساسة كالأطفال، وذلك عبر استخدام بعض المؤشرات التي لها صلة بالنظام الغذائي، والتي تؤثر على مستويات نمو الأطفال خاصة. هذه المؤشرات تعطينا صورة عن الواقع الصحي المستقبلي للبلد، وتساعد القائمين على قضايا الصحة العامة استشراف المستقبل الصحي لمكونات المجتمع، وحصر بعض الأمراض، لا سيما تلك التي تتأثر بطبيعة التغذية وانعكاساتها على الواقع الصحي للأفراد. ومن بين هذه المؤشرات: نسبة الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

ويعد وزن الأطفال من بين المؤشرات الأساسية التي تطلعنا، في الوقت نفسه، على طبيعة التغذية السائدة في البلد ومستوياتها، إضافة إلى مستويات رعاية الأطفال والمستويات المعيشية للأسر. ودولة قطر التي تعرف مستويات دخل مرتفعة ورعاية صحية جيدة للأمهات قبل وبعد الولادة، ودعمًا حكومياً للقطاع الصحي، تسجل نسبة الأطفال ناقصي الوزن من الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات مستوى محدوداً (انظر: جدول 5)، مما يجعلها تحتل مرتبة متقدمة بين باقي الدول العربية في هذا المجال. وبديل هذا المستوى على طبيعة التغذية وغناها في فترات نمو الأطفال إلى حين بلوغهم الخامسة من العمر، مما يساعد على نموهم الصحي السليم. ويعود هذا إلى عوامل تخص مداخل الأسر ومقدار إنفاقها على الخدمات الرئيسية، كالطعام والشراب والخدمات والرعاية الصحية. ففي عام 2007 بلغ متوسط إنفاق الأسر القطرية على الطعام والشراب والخدمات والرعاية الصحية حوالي 5500 ريال قطري شهرياً، أي ما يعادل 13% من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات الرئيسية⁽¹⁰⁾، مما يبرهن على مستوى عناية الأسر القطرية بغذائها وتغذيتها الصحية.

جدول (5): نسبة الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في البلدان العربية، عام 2006

البلد	معدل	البلد	معدل	البلد	معدل
الجزائر	4	لبنان	4	المملكة العربية السعودية	14
البحرين	9	ليبيا	5	الصومال	36
جزر القمر	25	موريتانيا	32	السودان	41
جيبوتي	29	المغرب	10	سوريا	10
مصر	6	عُمان	18	تونس	4
العراق	8	فلسطين	3	الإمارات العربية المتحدة	14
الأردن	4	قطر	6	اليمن	46
الكويت	10				

المصدر: تقارير التنمية الإنسانية العربية : www.arab-hdr.org

ويعتمد في معرفة معدلات القضاء على الجوع، كذلك، على قياس نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية، أو ما يسمى بالفقر الغذائي. هذا المؤشر الذي يرصد بدقة تركيبة الغذاء وتأثيره على نمو الأفراد يهدف إلى تبيان العلاقة العضوية والطبيعية بين تركيبة الغذاء وصحة الأفراد. ومن ذلك معرفة مدى الحصول على الضروريات الغذائية التي تؤثر بصفة مباشرة على صحة

(10) جهاز الإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2006-2007، الدوحة، 2008.

الأفراد، كالفيتامينات التي تحتوي عليها الخضراوات والفواكه، وكذلك اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والحليب.. إلخ، والتي إن قلت أو زادت ستؤثر بشكل ما على صحة الأفراد. فدراسة تركيبة الطعام اليومي هي الوسيلة السليمة لقياس هذا المؤشر بهدف معرفة مستويات فقر أو غنى الطعام، ومن ثم حصر انعكاسات ذلك على صحة الأفراد. غير أن عدم توفر مثل هذه البيانات في الوقت الراهن لا تسمح لنا بمعرفة وقياس ذلك على الواقع القطري، وتدفعنا للتوصية بضرورة توفير مثل هذه البيانات في الدراسات والمسوح المختلفة.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

للتعليم دور أساسي في عملية التنمية الشاملة، مما يجعل الحكومات والمجتمعات والهيئات الدولية تسعى بصورة متواصلة لتوفير الظروف المادية والموضوعية لتحقيق فرص التحاق متواصلة للأجيال المتعاقبة من ذكور وإناث في شتى المناطق بمختلف مستويات التعليم، ولاسيما التعليم الأساسي وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي، كحد أدنى تشترك فيه المجتمعات البشرية والفئات الاجتماعية. ومن أجل تحقيق ذلك، وتقييم سياسات الدول التعليمية، نادى الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بتحقيق تعليم ابتدائي شامل من خلال تمكين الأطفال (ذكوراً وإناثاً) في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي أو التعليم الأساسي بحلول عام 2015، وذلك لتحقيق الظروف المستقبلية المناسبة لإدماج الأفراد باعتبار التعليم الابتدائي أو الأساسي لازماً لتلبية حاجات الفرد الأساسية من التربية والتعليم، بحيث يتقن استخدام أدوات التعلم ويكتسب قدراً مناسباً من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي يحتاج إليها في الحياة والعمل ومواصلة التعليم. يضاف إلى هذا أن التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي يتيح فرصاً موضوعية للاندماج الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع من جهة، ويحقق للجميع المساواة في الفرص من جهة أخرى.

وقد جاء الإجماع الدولي على ضرورة تلبية حاجات التعليم الأساسية في مراحل متعددة بـ"الإعلان العالمي حول التربية للجميع" الذي صدر في جومتيين بتايلاند في مارس عام 1990⁽¹¹⁾، والذي نص في مادته الأولى على "تمكين كل شخص من الاستفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم. وتشمل هذه الحاجات كلاً من وسائل التعلم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات)، والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء وتنمية كافة قدراتهم للعيش والعمل بكرامة والمساهمة

الفعالة في عملية التنمية وتحسين نوعية حياتهم، واتخاذ قرارات مستنيرة، ومواصلة التعلم". وفي المنتدى العالمي للتربية الذي عقد في دكا في إبريل عام 2000، حددت الأهداف العامة والالتزامات التي تعهدت بها الحكومات والمجتمع الدولي لإتاحة التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2015. وأكد الهدف الثاني من أهداف المنتدى على تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي بحلول عام 2015.

وفي قطر، سعت الدولة منذ خمسينات القرن الماضي إلى تحديث نظامها التعليمي والتربوي وتوسيع تغطية الاحتياجات التعليمية لأجيال القطريين من ذكور وإناث، وهذا ما يفسر توسع الخريطة التربوية في الدولة منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا. فمن بعض المدارس التقليدية، أصبح النظام التربوي القطري يزخر بأكثر من 500 مدرسة حكومية وأهلية، تغطي مختلف المراحل التعليمية، وتنتشر في مختلف مناطق البلد، وتفتح أبوابها للجميع. وكان من أهم نتائج ذلك التوسع ارتفاع عدد الطلبة (12)، وارتفاع مستويات القيد للجميع، سواء أكانوا ذكراً أم إناثاً (انظر جدول 6). يضاف إلى هذا استمرارية نمو معدلات مستويات القيد في العقود الأخيرة، مما يدل على مواصلة الاستثمار الحكومي في مجالات التربية والتعليم، وإدراجه ضمن أولويات دولة قطر في السنوات الأخيرة.

جدول (6): تطور مؤشرات التعليم الإبتدائي الشامل في دولة قطر بين 1990 و 2007

معدل النمو		المعدل			الغاية، المؤشرات الفرعية	
2007 - 2000	2000-1990	2007	2000	1990		
الغاية الأولى: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015						
0.22	0.43	97.9	96.4	92.3	ذكور	صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي
0.00	0.69	97.3	97.3	90.8	إناث	
0.77	0.56	97.6	96.9	91.6	مجموع	
					نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى	
1.39	---	99.7	88*	---	الصف الأخير من التعليم الابتدائي	
					معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح	
0.16	0.15	99.1**	98.0	96.5	أعمارهم بين 15 و 24 سنة	

المصدر: - وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، الدوحة.
- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة: www.qsa.gov.qa

2006 = ** ، 1997 = *

ويمكن اعتبار مستويات القيد في التعليم الابتدائي في دولة قطر من بين المستويات المتقدمة عالمياً، حيث أن المستوى المحقق مؤخراً في هذا المجال يجعل الدولة من أولى الدول عالمياً في إتاحة فرص تعليم أساسي لمختلف فئات المجتمع من ذكور وإناث دون أي تمييز أو استثناء (جدول 7). وانطلاقاً من مستويات القيد وواتر نموها، يمكن القول إن دولة قطر ماضية، شريطة أن تحافظ على مجهوداتها الحالية، في تحقيق تعليم أساسي، أي تعليم ابتدائي لكافة الفئات الاجتماعية.

جدول (7): تطور مستويات القيد في التعليم الإبتدائي عبر العالم بين 1991 و 2005

2005	1991	المنطقة الجغرافية
98(2007)	91 (1990)	قطر
93	96	شرق آسيا والمحيط
91	90	أوروبا ووسط آسيا
95	85	أمريكا اللاتينية والكاريبي
90	84	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
86	–	جنوب آسيا
66	50	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: البنك الدولي: http://ddpext.worldbank.org/ext/GMIS/gdmis.do?siteId=2&contentId=Content_goals_by_region&menuId=LNAV01HOME3

ومن بين المؤشرات التي تدل على صحة النظام التربوي وفعاليته عدم وجود تسرب مدرسي، لاسيما في المرحلة الابتدائية، حيث أن معدلات نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي عرفت نمواً متواصلاً في السنوات الأخيرة لتقترب من تحقيق وصول كافة التلاميذ ممن يلتحقون بالصف الأول إلى الصف الأخير (الجدول 6)، مما يجعل دولة قطر على مقربة من تحقيق وصول كافة التلاميذ ممن يلتحقون بالصف الأول إلى الصف الأخير في السنوات المقبلة دون أي شك.

وإذا كان النظام التربوي والتعليمي في دولة قطر قد نجح في تمديد الحياة التعليمية للذكور والإناث، فإنه قد نجح كذلك في رفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي لمكونات المجتمع القطري، لاسيما لدى الشباب؛ حيث أن غالبية الشباب القطري يحسنون اليوم القراءة والكتابة. وما مستويات نمو معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المسجلة إلا خير دليل على فاعلية النظام التربوي القطري. لكن هل هذا يكفي لتلبية الاحتياجات المتجددة لسوق العمل القطرية؟ مما لا شك فيه أن متطلبات سوق العمل القطرية، ولاسيما متطلبات الاقتصاد المعرفي الذي تسعى إلى تحقيقه دولة قطر، يتطلب مهارات وكفاءات متنوعة، تتعدى مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة. وهنا تكمن التحديات المستقبلية للنظام التعليمي والتربوي القطري، والمتمثلة في قدرته على تلبية احتياجات سوق عمل ذو كفاءات ومميزات عالية في السنوات المقبلة.

الهدف الثالث: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة

ظهرت في العقود الأخيرة محاولات عديدة، وطُرحت مقاربات كثيرة عبرت عنها استراتيجيات مختلفة تدعو إلى إحداث تغيير في القيم المجتمعية والسياسات، بما يؤدي، في النهاية، إلى تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية والتنموية والقضاء على مختلف أشكال التمييز التي كانت تعاني منها. ويقصد بذلك إحداث تغيير ينهي العنف ضد المرأة، واللامساواة في العلاقات وتوزيع القوى بين الجنسين، وإلغاء أشكال التباين في الفرص وفي توزيع الإمكانات والموارد. ويقوم ذلك على الارتقاء بقدرات النساء، بحيث يصبحن مستعدات لأداء جميع الوظائف وتحسين مهاراتهم، بغية توسيع مجالات مشاركتهن في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع.

وتؤكد دور المرأة في التنمية، كذلك، من خلال برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1994، والذي اعتبر أن تمكين المرأة واستقلالها وتحسين مركزها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي هو هدف بالغ الأهمية بحد ذاته، فضلاً عن كونه أمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بمطالبة الدول باتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تحسين مركز المرأة، وتحقيق مشاركتها في جميع جوانب الإنتاج، والعمالة، والتعليم ومجالات أخرى بصفتها شريكاً. وهذا ما أكدته الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي ينص على إزالة مختلف التفاوتات بين المرأة والرجل في العديد من المجالات الحيوية، ولاسيما في فرص التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية في المناطق الجغرافية المختلفة.

وفي دولة قطر، استفادت المرأة القطرية من جملة المعطيات الموضوعية التي حسنت من مكانتها الاجتماعية نتيجة لدخولها بقوة في مختلف مستويات التعليم، ولاسيما في العقود الأخيرة. وبرز ذلك جلياً من خلال ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في مختلف مستويات وأطوار التعليم (جدول 8)، لتصبح مكونة الرئيسي كما هو الحال في التعليم العالي، حيث أن عدد الطالبات القطريات بلغ 4360 طالبة من مجموع 5394 طالباً مسجلاً في الجامعة، أي ما يعادل 80% من إجمالي الطلبة خلال السنة الجامعية 2007-2008⁽¹³⁾. وتعد مستويات القيد هذه مرتفعة جداً، سواء بالنسبة للمنطقة أم للعالم بوجه عام، مما ينبئ باستفادة الأجيال المقبلة من النساء القطريات في المستقبل القريب من فرص جديدة ومتجددة في مختلف مراحل التعليم، نظراً لتوجهات الدولة وحرصها على تحقيق شمولية التعليم للجميع.

جدول (8): تطور مؤشرات تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دولة قطر للفترة

1990 و 2007

معدل النمو		المعدل			الغاية، المؤشرات الفرعية
2007 - 2000	1990 - 2000	2007	2000	1990	
الغاية الأولى: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015					
0.33	0.49	100.3	98.0	93.3	نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
-0.34	-0.07	104.6	107.1	107.9	
-2.29	-0.18	209.3	245.7	250.2	
-2.57	---	12.6	16.3*	---	حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي
91.2 ^أ	---	3.4	0.0	---	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية

المصدر: - وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، الدوحة، وزارة التربية والتعليم.

- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة: www.qsa.gov.qa.

- جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة 2007، الدوحة، جهاز الإحصاء، 2008.

* = 1997، وفي عام 2004 كانت حصة النساء من الأعمال المدفوعة 18.7

أ = تم تقدير هذه النسبة، بناء للمعادلة الإسقاطية $Y = 0.0058e^{x6.3806}$ التي يمكن احتسابها بواسطة معامل الارتباط، حيث أن

النمو السنوي هو الرقم 6.3809 مقسم على 7 سنوات ومضروب بمائة

وإذا كانت المرأة القطرية قد حققت جملة من الإنجازات في المجال التعليمي، وفي مجالات متعددة من النشاط الاقتصادي، وحصولها على حق المشاركة السياسية بموجب المرسوم رقم (17) لسنة 1998 بشأن انتخابات المجلس البلدي، غير أن مشاركتها في المجال العام لازالت تواجه بعض المعوقات الاجتماعية الآخذة بالنقلص عاماً بعد آخر .

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

تقع التنمية الصحية ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك عملت الدول ولازالت تعمل على توفير مختلف الخدمات الصحية الأساسية اللازمة للعناية بمختلف الشرائح الاجتماعية، ولاسيما تلك الأكثر عرضة للأمراض، كالأطفال، من خلال التوسع في بناء مراكز رعاية الطفولة، والقيام بحملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، وتنظيم حملات التوعية، وتنفيذ برنامج الصحة المدرسية.

وفي دولة قطر، حقق نظام الرعاية الصحية إنجازات متعددة من حيث توفير مختلف الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين. هذه الخدمات الوقائية والعلاجية وغيرها ساهمت في تحسين الواقع الصحي

للسكان، ولاسيما تلك المتعلقة بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، باعتبارها إحدى المؤشرات الأساسية في قياس فعالية النظام الصحي وشموليته. فقد شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود تراجعاً ملموساً في الفترات الأخيرة (جدول 9)، ليصل إلى 9.1 بالألف عام 2007 بعد أن كان يتجاوز 16 بالألف عام 1990، مقترباً بذلك من مستويات الدول ذات الدخل العالي التي بلغ معدل الوفيات دون سن الخامسة فيها 7 لكل ألف مولود⁽¹⁴⁾. في حين تشير إسقاطات معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود استناداً إلى معدلات العقدين الآخرين إلى اقتراب دولة قطر من تحقيق تخفيض هذا المعدل بمقدار الثلثين إلى غاية 2015، شريطة أن تتواصل جهود التغطية الصحية الحكومية.

جدول (9): تطور مؤشرات تخفيض معدل وفيات الأطفال في دولة قطر خلال 1990 و 2007

معدل النمو		المعدل			الغاية، المؤشرات الفرعية
2007 - 2000	1990 - 2000	2007	2000	1990	
الغاية 4 : تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015					
-5.2	-2.4	9.1	13.1	16.6	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي
-6.5	-1	7.46	11.73	13.0	معدل وفيات الرضع (أقل من سنة واحدة من العمر)
0.2	1.4	92.0	91.0	79.0	نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة: www.qsa.gov.qa.

أما معدل وفيات الرضع أقل من سنة، فقد شهد بدوره تراجعاً مماثلاً في العقود الأخيرة ليصل إلى 7.46 لكل ألف مولود عام 2007 بعد أن كان يتجاوز 13 لكل ألف مولود عام 1990، لتسجل دولة قطر بذلك أحد المستويات الأكثر انخفاضاً بين دول العالم ذات التغطية الصحية المتقدمة جداً، مما يجعل دولة قطر ماضية في تحقيق أهداف الألفية في هذا المجال بحلول عام 2015.

وتعود هذه النقلة في معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من العمر، بشكل عام، إلى اتساع رقعة التغطية الصحية ورعاية الأمومة والأطفال حديثي الولادة، ولاسيما تطوير وتعميم حملات التطعيم لكل المواليد الجدد ضد كل الأمراض، بما فيها الحصبة. واليوم تمضي دولة قطر قدماً نحو تحقيق تغطية شاملة لكل الأطفال الأقل من سنة ضد الحصبة بحلول عام 2015، لأن وتيرة نمو معدلات المحصنين ضد الحصبة تبشر بذلك، حيث أنها قفزت في العقدين الآخرين من حوالي 80% عام 1990 إلى 92% عام 2007.

(14) قاعدة بيانات البنك الدولي: http://ddp-ext.worldbank.org/ext/GMIS/gdmis.do?siteId=2&contentId=Content_goals_by_region&menuId=LNAV01HOME3.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

تعتبر صحة المرأة والأم من أهم أولويات التنمية. وتأتي هذه الأهمية من كون صحة المرأة لا تقتصر عليها فقط، وإنما تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع كله، الأمر الذي جعل العناية بصحة المرأة، ولاسيما تخفيض وفيات الأمهات أثناء النفاس، هاجساً عالمياً، وصار تعميم توفير الخدمات الأساسية لضمان صحة إنجابية لائقة من الأهداف الإنمائية للألفية. لهذا، تسعى الدول عبر جملة من الخدمات الصحية إلى توفير نظام رعاية للأمهات قبل وبعد الولادة، وتوفير الظروف المادية التي تساعد على تنظيم الأسرة.

وفي دولة قطر، تسعى الجهات المعنية إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق حياة آمنة للأمهات قبل وأثناء وبعد الولادة. وقد نتج عن هذه الإرادة السياسية تحقيق جملة من الإنجازات في مجال رعاية صحة المرأة، حيث أن معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس تشهد تراجعاً واضحاً مقارنة ببعض الدول (جدول 10). ويعود هذا التراجع إلى شمولية التغطية الصحية للنساء قبل وبعد فترة الولادة، وإلى توفير مختلف وسائل الرعاية لهن من فحوصات وتطعيم، ولاسيما تغطية معظم الولادات من قبل كادر فني مؤهل في المؤسسات الطبية المختصة، حيث أن كل الولادات في دولة قطر تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة.

جدول (10): تطور مؤشرات تحسين صحة الأمهات في دولة قطر خلال 1990 و2007

معدل النمو		المعدل			الغاية، المؤشرات الفرعية
2007 - 2000	1990 -2000	2007	2000	1990	
الغاية الاولى : تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015					
	---	7.1 ^أ	-	-	معدل الوفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس
0.01	0.01	100.0	99.96	99.84	نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة
الغاية الثانية: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015					
76.8 ^ب		20 ^أ			معدل استخدام وسائل منع الحمل
-0.73	-3.51	21.0	22.1	31.4	معدل الولادات لدى المراهقات
42.8 ^ج		100			الحصول على الرعاية الصحية بعد الولادة (زيارة واحدة على الأقل)
					الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة: www.qsa.gov.qa

أ = 2006، ب = تم تقدير هذه النسبة، بناء للمعادلة الإسقاطية $Y = 0.1993e^{4.6087x}$ التي يمكن احتسابها بواسطة معامل الارتباط، حيث أن النمو السنوي هو الرقم 4.6087 مقسم على 6 سنوات ومضروب بمائة، ج = تم تقدير هذه النسبة، بناء للمعادلة الإسقاطية $Y = 2.9992e^{4.9826x}$ التي يمكن احتسابها بواسطة معامل الارتباط، حيث أن النمو السنوي هو الرقم 2.9992 مقسم على 7 سنوات ومضروب بمائة.

أما إتاحة خدمات الصحة الإنجابية وتعميمها، كاستخدام وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة، فلا تزال متواضعة عموماً في المجتمع القطري، حتى وإن سلمنا بعموميتها لدى النساء المتزوجات، كما بيّنه مسح صحة الأسرة الذي نفذ عام 1998. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تنظيم الأسرة في دولة مثل قطر التي يشكل المواطنون فيها أقلية، والتي تشجع على زيادة الإنجاب، لا يعني الحد من النسل، بل تنظيم الحمل للحفاظ على صحة الأم والطفل. وتجدر الإشارة إلى تراجع معدلات الولادات لدى المراهقات في دولة قطر الناتجة أساساً عن تطور منظومة القيم الاجتماعية، حيث تراجع الزواج المبكر بين الإناث نتيجة لطول الحياة التعليمية للفتيات، ودخول فئات متزايدة من النساء القطريات مختلف مجالات العمل على الرغم من أن معدلات بطالة النساء تبقى مرتفعة نسبياً.

وإذا كانت الرعاية الصحية للمرأة قد حققت في العقود الأخيرة جملة من التغيرات الكمية، فإن المراحل المستقبلية تتطلب مزيداً من الجهود في سبيل تيسير مختلف وسائل تنظيم الأسرة ونشر الوعي بمضامين ذلك التنظيم وأهميته بحلول عام 2015 .

الهدف السادس: مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

ترتب عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العقدين الماضيين بضرارة في العديد من مناطق العالم الدعوة إلى ضرورة إدراج وقف ومحاربة هذا المرض المعدي والمدمر ضمن أولويات الأمم والمجموعة الدولية. جاء ذلك بعدما تعددت طرق انتشاره عبر العالم ليتزايد عدد المصابين بهذا الفيروس، مما تطلب إدراج مكافحته وتعميم فرص العلاج للمصابين ضمن أولويات المؤسسات الدولية وجعله هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أكدت الأمم المتحدة ضرورة وقف انتشار أمراض معدية أخرى تضر بالصحة العامة للشعوب والمجتمعات، كالملايا وغيرها من الأمراض الفتاكة والمضرة بحياة البشر، وجعلتها كذلك ضمن أولوياتها.

ففي دولة قطر، وعلى غرار العديد من الدول العربية والإسلامية⁽¹⁵⁾، لا زال معدل انتشار فيروس مرض الإيدز منخفضاً جداً، باستثناء بعض الحالات (انظر: الجدول 11) التي قد تخص بعض مكونات الفئات العمرية الممتدة بين 15 و49 سنة. ويمكن تفسير غياب المعطيات حول هذا المرض بطبيعة المجتمع التقليدي القطري المحافظة، وغياب معرفة كاملة بهذه الظاهرة، على الرغم من المجهودات المبذولة مؤخراً في هذا المجال، وخاصة حملات التوعية، لاسيما الموجهة منها للشباب. لهذا، فإن المعلومات الخاصة بسبل انتشار الفيروس في الدولة لازالت تعاني من نقص، إذ أن العديد من المعطيات التي لها صلة بهذا المرض غير متوفرة إلى يومنا هذا. لكن هذا لا يعني غياب سبل الوقاية والعلاج في الدولة، بل على العكس من ذلك، تقوم الدولة بتوفير وتغطية مختلف المتطلبات الطبية والعلاجية لحاملي فيروس نقص المناعة.

أما فيما يتعلق بمرضي السل والملاريا، فإنهما لا يشكلان مشكلة صحية كبيرة في البلد، حيث أن أعداد المصابين بهذه الأمراض لاتزال ضئيلة ولا تشكل سبباً من أسباب الوفاة، لكن هذا لا ينفي وجودهما في دولة قطر.

(15) البنك الدولي، فيروس ومرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الفرصة السانحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات/ ملخص لإستراتيجية البنك الدولي الإقليمية، نيويورك، البنك الدولي، 2007

جدول (11): تطور مؤشرات مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية، المؤشرات الفرعية		المعدل			معدل النمو	
		1990	2000	2007	1990-2000	2000 - 2007
الغاية الاولى : وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ						
معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة		---	---	0%		0.001 ^أ
استخدام الرافلات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر		---	---	---		
نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز		---	---	---		---
نسبة اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 14 سنة		---	---	---		---
الغاية الثانية تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه						
نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية		---	---	100	---	42.8 ^ب
الغاية الثالثة: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ						
معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا لكل 10000 من السكان	الإصابة	2.8	2.4	2.1 ^ج	-1.5	-2.2
	الوفيات	---	---	0	---	---
نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات		---	---	---		
نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا		---	---	---		
معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به لكل 10000 من السكان	الإصابة	2.5	2.6	1.6	0.4	-6.9
	الوفيات	---	---	0 ^د		
نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر		---	---	30.7 ^{هـ}		

المصدر: مجلس التخطيط مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، مجلس التخطيط، الدوحة، 2006.

أ = تم تقدير هذه النسبة، بناء للمعادلة الإسقاطية $Y = 4.9826e^{2.9992x}$ التي يمكن احتسابها بواسطة معامل الارتباط،

حيث أن النمو السنوي هو الرقم 2.9992 مقسم على 7 سنوات ومضروب بمائة.

ب = 2006، ج = 2005

لقد حققت الحماية الطبية في دولة قطر جملة من الإنجازات، كان أبرزها القضاء على العديد من الأمراض المعدية التي تضر بالصحة العامة للسكان. وجاء ذلك نتيجة لمجهودات الدولة في توفير شتى أنواع التطعيمات، وذلك منذ الولادة ومواصلة تلك المجهودات بحملات التوعية من مختلف أوجه انتشار الأمراض المعدية التقليدية.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

يشكل تحقيق استدامة البيئة أساس التقدم في تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. لذا، أصبح الحفاظ على البيئة والعمل على ضمان استدامتها من بين أولويات السياسات التنموية. ويعود إدماج دور المحافظة على بيئة سليمة ضمن أهداف التنمية إلى أهمية العوامل الطبيعية في تحسين ظروف معيشة الأفراد وتطوير أنشطتهم ورفع مداخيلهم. فلو فقدت الغابات، وتدهورت التربة، وتلوثت المياه والهواء، فلن تكون الإنجازات في مجال تخفيض أعداد الفقراء مستدامة، ولن تتحسن ظروف حياة الملايين من الناس عبر العالم.

ولضمان استدامة البيئة وتحسين ظروف حياة الأفراد، أجمعت الدول على ضرورة التحكم في جملة من الموارد للتقليل من سلبيات التصنيع، والحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتسهيل استفادة الأفراد من مختلف الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه الآمنة.

وفي دولة قطر، بدأ الاهتمام الحكومي والمؤسسي بقضايا البيئة منذ ثمانينات القرن الماضي حين صدر مرسوم أميري سنة 1983 بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحية، وآخر بشأن منع تجريف الأراضي الزراعية ورمال الشواطئ لسنة 1993، تلاهما قانون حماية البيئة لسنة 2002. وتواصل الاهتمام الحكومي بقضايا البيئة بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية سنة 2000، وإنشاء وزارة البيئة عام 2008. يضاف إلى هذا مصادقة الدولة على العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات الخاصة بحماية البيئة، أهمها: اتفاقية "فيننا" لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال، واتفاقية الكويت الإقليمية لحماية البيئة البحرية، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة.

وكان لهذا الاهتمام الحكومي انعكاسات إيجابية في العديد من المجالات البيئية. غير أن الوضع البيئي في البلد، والذي يتأثر بعاملين أساسيين، هما: الطبيعة الجغرافية والبيئية والمناخية، وظروف نمو مستويات التصنيع والتنمية المتسارعة، شهد في السنوات الأخيرة بعض التحديات على الرغم من الإنجازات التي تحققت خلال هذه المرحلة المتميزة من تاريخ البلد. فإذا كانت البيئة الصحراوية في دولة قطر لا تسمح بتواجد مساحات مغطاة بالغابات، فإن مستويات التصنيع المتسارعة قد أثرت على العديد من جوانب الحياة البيئية، حيث تسجل الدولة مستوى مرتفعاً للانبعاثات الغازية ولاستهلاك المواد المستنفدة للأوزون (جدول 12).

جدول (12): تطور مؤشرات ضمان الاستدامة البيئية في دولة قطر بين 1990 و2007

معدل النمو		المعدل			الغاية، المؤشرات الفرعية
2007 -2000	1990 - 2000	2007	2000	1990	
الغاية الاولى : إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية					
0	0	0	0	0	نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات
---	---	---	---	---	مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)
10.9	---	309.22 ^أ	179.30	---	استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
---	---	---	---	---	نسبة الأرصد السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الأمانة
---	---	---	---	---	نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة
الغاية الثانية: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010					
121.3	---	21.72	0.17 ^ب	---	نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية
	---	78.0	---	---	نسبة الأجناس المهددة بالانقراض
الغاية الثالثة: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015					
0.0	---	100	100 ^ج	---	نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة
0.0	---	100	100 ^ج	---	نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة
الغاية الرابعة: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة					
0.0	---	100	100 ^ج	---	نسبة الأسر المعيشية التي يمكن أن تحصل على مسكن ملائم

المصدر: مجلس التخطيط، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، مجلس التخطيط، الدوحة، 2006.

أ = 2005 ، ب = 2003

إلى جانب ذلك، تسعى الدولة للمحافظة على التنوع البيولوجي من خلال تشريعاتها التي تهدف إلى توسيع رقعة المناطق البرية والبحرية المحمية، وحماية الأجناس المهددة بالانقراض.

وقد تحقق في السنوات الأخيرة، كذلك، تحسين ظروف معيشة الأفراد والأسر في دولة قطر من خلال تزويد المساكن بمختلف الخدمات الصحية الضرورية لحياة آمنة وكريمة.

وإذا كانت السنوات الأخيرة قد شهدت إدماج القضايا البيئية ضمن الاهتمامات التنموية، فإن المراحل المقبلة ستطرح تحدياً أساسياً يتمثل في كيفية المضي قدماً في النمو الاقتصادي والعمراني دون إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية. ففي ظل ضعف ومحدودية التنوع البيئي والحيوي بسبب الظروف المناخية السائدة، لا بد من البحث عن سبل الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية. إضافة إلى التحديات المتعلقة بقياس المؤشرات البيئية، ولاسيما التلوث بشتى أشكاله وانعكاساته على المجتمع.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يوجد اليوم توافق دولي على وجوب إقامة شراكة دولية حول التنمية بين الدول بغية إقامة إطار مؤسسي دولي يسمح بإدارة رشيدة للتنمية. لذلك تم إدراج الشراكة العالمية من أجل التنمية ضمن أولويات الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم الشراكة العالمية من أجل التنمية على جملة من المراكز تهدف كلها إلى تحسين المناخ الاقتصادي للدول، ولاسيما النامية منها، والعمل على التوظيف الإيجابي للمساعدات الدولية في مختلف المجالات الحيوية، ولاسيما تلك المتعلقة بتشغيل الشباب وتحسين الواقع الصحي وقياس مستويات تعميم وسائل الاتصال الحديثة بين مختلف شعوب العالم.

وفي هذا السياق، صادقت دولة قطر منذ انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المهمة بقضايا التنمية والتعاون الدولي حرصاً منها على المشاركة الفعالة في تعزيز التعاون الدولي بشتى أنواعه من جهة، وإسهاماً منها في تطوير القدرات التنموية للدول الفقيرة من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك، تولى دولة قطر، التي شهدت في السنوات الأخيرة مستويات نمو متسارعة، اهتماماً كبيراً لتطوير شراكاتها مع الفاعلين الاقتصاديين الدوليين في مختلف المجالات الاقتصادية، وذلك عبر إيجاد الظروف الإدارية والاقتصادية المناسبة لانفتاح الاقتصاد القطري واستقطابه للاستثمارات الأجنبية. وفي هذا المجال، فإن مؤشرا الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي يدلان على إحراز دولة قطر مستويات نمو ملحوظة في هذين المجالين (انظر: جدول 13)، حيث أنها تسير نحو استكمال انفتاحها التجاري، وذلك من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات الإدارية التي من شأنها إيجاد بيئة إدارية تؤمن استقرار المؤسسات وتطمئن المستثمرين الأجانب.

أما فيما يتعلق بالالتزامات تجاه قضايا التنمية والتعاون الدولي، فإن دولة قطر لازالت تثبت مساهمتها الفعلية في تحسين واقع العديد من الدول، ومد يد المساعدة لها من خلال ثبات نسبة المساعدات المقدمة من الناتج المحلي، سواء أكانت مساعدات مباشرة أم غير مباشرة، وعبر المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني كالمؤسسات الخيرية، لاسيما مؤسسة قطر الخيرية والهلل الأحمر القطري ومؤسسة عيد الخيرية. وتعمل هذه المؤسسات، عبر مشاريعها التنموية في مناطق متعددة من العالم، لاسيما الدول الأقل نمواً في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، على المساهمة في التنمية المحلية، والقضاء على مختلف أوجه الفقر، وتمكين مختلف شرائح المجتمع، وبخاصة الشباب، من تأمين فرص العمل اللائقة. هذا المجال الذي لقي عناية خاصة مؤخراً من قبل الدولة مع انطلاقة مبادرة "صلتك" الرامية إلى

إيجاد فرص عمل لائقة للشباب في المنطقة العربية، ومبادرة مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا) الرامية إلى توصيل تعليم عالي الجودة إلى الدول الأقل نمواً في القارة الآسيوية والشرق الأوسط. وقد أنشأت دولة قطر في بداية عام 2009 مؤسسة التعليم فوق الجميع، تهدف إلى حماية ودعم وتعزيز حق التعليم في المناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات والحروب. وتسعى المؤسسة المذكورة إلى تحقيق أهدافها من خلال إجراء دراسات وبحوث وتنظيم حلقات دراسية ومنتديات ومؤتمرات وإطلاق برامج إعلامية متعددة الوسائط، وذلك بغرض نشر المعرفة وتعميقها والارتقاء بالوعي الفردي والمجتمعي والدولي حول الأخطار التي تتسبب فيها الأزمات والصراعات والحروب على السلم والتنمية الدوليين وتأثيرها على حق الجميع في الحصول على التعليم. كما تسعى المؤسسة إلى رصد وتحري وتوثيق كافة الانتهاكات التي تطل المنظومة التعليمية أثناء الأزمات والصراعات والحروب، وإلى تطوير آلية قانونية دولية للدفاع عن الحق في التعليم وحمايته من كافة الانتهاكات والتجاوزات ومتابعة المتسببين فيها ومقاضاتهم.

جدول (13): تطور مؤشرات إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية بين 1990 و2007 في دولة قطر

معدل النمو		المعدل			
2007-2000	2000-1990	2007	2000	1990	
الغاية الأولى : المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز					
5.6	---	99.40	75.2 ¹	---	مؤشر الانفتاح التجاري
13.8	---	3.2 ³	1.4	---	مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الغاية الثانية: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا					
-2.1	---	0.52 ³	0.59	---	نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي
الغاية الثالثة: التعاون مع الدول النامية لوضع وتنفيذ إستراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا					
-9.6	2.9	48.29	64.5 ³	52.6 ⁵	مؤشر نسبة البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 عاما من إجمالي عاطلين عن العمل
الغاية الرابعة: المعالجة الشاملة لمشاكل التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة					
محقة	---	100	---	---	مؤشر نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة
الغاية الخامسة: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات					
-2.8	---	22 ³	26	---	الخطوط الهاتفية لكل 100 نسمة
25.5	---	88 ³	19	---	المشتركون في شبكات الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة
11.2	---	28 ³	20 [€]	---	مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة، الدوحة.

جهاز الإحصاء، تعداد السكان لـ 1997 و 2004، الدوحة.

أ = 2002 ، ب = 2006 ، ج = 2003 ، د = 2004 ، ح = للأعوام 1997 و 2004، المصدر: ، ط = 1997

أما محلياً، فإن الاهتمام بالشباب يعتبر من الأولويات الحكومية، حيث تسعى الدولة إلى تكوين الشباب القطري ورفع مؤهلاته ليصبح قادراً على تحمل تحديات المستقبل، وهو ما ينعكس في تزايد معدلات مشاركة الشباب القطري في الحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد.

وقد حققت الرعاية الصحية في دولة قطر تغطية كاملة لاحتياجات السكان من الأدوية بأسعار ميسورة في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل السياسة الهادفة إلى تحسين الظروف الصحية لمجموع السكان، وتيسير وصولهم لمختلف الخدمات الصحية من خلال تعميم هذه الخدمات واستفادتهم منها بما فيها توزيع الأدوية.

أما فيما يتعلق بإتاحة وتعميم وسائل فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن دولة قطر حققت في السنوات الأخيرة تغطية مستمرة لسكان الدولة في مختلف الخدمات، خاصة الهاتف الثابت والخلوي والإنترنت. غير أن طبيعة التركيبة السكانية للدولة، ولاسيما أنماط معيشة العمالة الوافدة التي تعيش في غالبيتها في تجمعات سكنية، تقلل من مستوى ما تم تحقيقه حتى الآن في هذا المجال، باستثناء نمو شبكات الهاتف الخلوي.

القسم الثاني: استشراف أهداف الإنمائية للألفية 2008-2015

نجحت دولة قطر عبر مشاريعها التنموية وسياساتها العامة أو القطاعية خلال السنوات الأخيرة في تحقيق تقدم ملحوظ في العديد من الأهداف الإنمائية للألفية من جهة، والتمهيد لبلوغ باقي الأهداف في الآجال المحددة لها من جهة أخرى. وقد حسنت هذه الإنجازات التي انعكست مظاهرها في العديد من الميادين الحيوية حياة مختلف مكونات المجتمع القطري، وأكدت مضي دولة قطر نحو تحقيق مجتمع الرفاهية. لكن هذا لا يعني أن كل الأهداف الإنمائية نمت وستتمو بمستويات متساوية، بل إن دراسة وتحليل مدى تحقق الأهداف المذكورة بينت، كما جاء في القسم الأول، وجود مستويات نمو مختلفة بين الأهداف الثمانية. ومن الطبيعي أن تنتج عن ذلك مستويات نمو متباينة في بلوغ أهداف الإنمائية بحلول 2015-2020. ولا يعود هذا النمو المتباين لمعدلات تحقيق الأهداف ومؤشراتها واحتمالات نموها المستقبلية بالضرورة إلى تقصير أو عجز مؤسسي، بل إنه يعود أساساً إلى طبيعة الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها والمجالات التي يجري تحقيقها فيها. فهناك أهداف إنمائية يمكن التأثير على مساراتها عبر إقامة برامج قطاعية معينة، في حين هناك أهداف أخرى لا يمكن تحقيقها إلا عبر تحولات مجتمعية عميقة. لهذا، يمكننا تصنيف الأهداف الإنمائية للألفية إلى صنفين، هما: أهداف إنمائية قطاعية يمكن تحقيق غاياتها من خلال إقامة مشاريع مباشرة قابلة للتقييم الكمي الدوري، وأهداف نوعية ومجتمعية لا يمكن تحقيق غاياتها إلا من خلال تحولات مجتمعية عميقة أكثر تأثراً بسلوكيات الأفراد والجماعات ومستويات الانفتاح الاجتماعي.

لقد تبين من خلال دراسة وتحليل مستويات نمو مختلف الأهداف الإنمائية للألفية بين 1990 و2007 أن جملة من الغايات قد تم تحقيقها كاملة في بعض الحالات، بينما لم يتحقق سوى جزء منها في حالات أخرى. فقد ترتب على الواقع الاقتصادي ومستويات التنمية المحلية تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتأمين مستويات دخل تفوق المستويات المرجوة عالمياً، وتوفير عمالة كافية، ومستويات تغذية تؤمن نمواً سليماً لمكونات المجتمع، لاسيما الأطفال، الأمر الذي يعني تحقيقاً جزئياً لمكونات الغايات الثلاث التي يشملها الهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. أما فيما يتعلق بالهدف الثاني، أي تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، فقد تحققت غايته الأساسية المتمثلة في كفالة تمكين الأطفال في كل مكان، سواء الذكور منهم أم الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، مما يشهد على مدى عناية الدولة بالقطاع التربوي، ولاسيما التربية الأساسية. يضمن النظام التربوي اليوم مقاعد دراسية لغالبية الأطفال في سن التمدرس، مسجلاً بذلك معدلات قيد مرتفعة جداً، وتمديداً للحياة التعليمية للفئات الشابة، وتوسيعاً لقاعدة التعليم بوجه عام لتصبح مجالات القراءة والكتابة في متناول

الجميع تقريباً. كما حقق النظام التربوي توسعاً عديداً كبيراً باستقطابه مختلف مكونات المجتمع القطري، لاسيما النساء لترتفع بذلك مستويات قيد النساء في كل مستويات ومراحل التعليم. وبهذا، تساهم المنظومة التربوية في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم، كما جاء في الهدف الثالث الخاص بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة.

أما فيما يتعلق بالتغطية الطبية وتحسين الظروف الصحية، فقد ترتبت على المجهودات المتعددة المبذولة منذ سنوات العناية بمختلف جوانب الحياة الصحية للسكان، وتحسين مختلف المؤشرات الخاصة بعناية الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة العديد من الأمراض المعدية والفناكة. ففيما يخص الهدف المتعلق بتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، تم تخفيض هذا المعدل قبل بلوغ سنة 2015. أما مؤشرات تحسين صحة الأمهات، فإن المعدلات المسجلة تدل على بلوغ دولة قطر الغايات المعلنة في غالبية المؤشرات، لاسيما تلك المتعلقة بتخفيض معدل الوفيات النفاسية وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية. وفي الميدان الصحي، أيضاً، تمكنت دولة قطر من تحقيق الغاية الثانية من الهدف الإنمائي للألفية الخاص بمكافحة فيروس وممرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، والمتمثل في وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015.

أما فيما يتعلق بالهدف الإنمائي الخاص بضمان الاستدامة البيئية، فقد حققت دولة قطر الغايات الثلاث المدرجة ضمن هذا الهدف، والتي تسعى كلها إلى تحسين ظروف معيشة السكان، لاسيما تلك المتمثلة في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف، وتحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة سكان الأحياء الفقيرة.

وتشير كل البيانات المتعلقة بالهدف الأخير الخاص بالشراكة العالمية من أجل التنمية إلى بلوغ دولة قطر منذ اليوم الغايات الخمس المنصوص عليها في توصيات الأمم المتحدة، والمتعلقة بالمضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، ومعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً، والتعاون مع الدول النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً، والمعالجة الشاملة لمشاكل التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تحقق ذلك من خلال توفير العديد من العوامل الموضوعية، لتثبت دولة قطر بذلك مساهمتها الفعالة في قضايا التنمية والشراكة الدولية.

جدول (14): غايات الأهداف الإنمائية للألفية التي تم تحقيقها في دولة قطر

الهدف	الغاية	المؤشر
القضاء على الفقر المدقع والجوع	تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)
	توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل شخص
		نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان
		نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)
	تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	- نسبة الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات
- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السرعات الحرارية		
التعليم الابتدائي الشامل	كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015	صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي
		نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي
		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة
تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015	نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
تخفيض معدل وفيات الأطفال	تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي
		معدل وفيات الرضع أقل من سنة واحدة من العمر
		نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة
تحسين صحة الأمهات	تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015	معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس
		نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة
	تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	معدل الولادات لدى المراهقات
		الحصول على الرعاية الصحية بعد الولادة (زيارة واحدة على الأقل

تابع جدول (14): غايات الأهداف الإنمائية للألفية التي تم تحقيقها في دولة قطر

الهدف	الغاية	المؤشر
مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه	نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية
	وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ	معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا لكل 10000 من السكان نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينمون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات ونسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا (تحسب) معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به لكل 10000 من السكان نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر
	الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010	نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية نسبة الأجناس المهددة بالانقراض
	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015	نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة
	تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة الأسر المعيشية التي يمكن أن تحصل على مسكن ملائم
ضمان الاستدامة البيئية	المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز	مؤشر الانفتاح التجاري مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً	نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي
	التعاون مع الدول النامية لوضع وتنفيذ إستراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً	مؤشر نسبة البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 عاماً من إجمالي العاطلين عن العمل
	المعالجة الشاملة لمشاكل التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة	مؤشر نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة
	التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الخطوط الهاتفية لكل 100 نسمة المشتركون في شبكات الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة
شراكة عالمية من أجل التنمية		

ويتبين من خلال استشراف مستقبل غايات وأهداف الألفية الإنمائية أن دولة قطر حققت، من خلال جهودها التنموية المبذولة في العقدين الأخيرين إلى يومنا هذا، حوالي 18 غاية من بين الغايات الـ 22 المعلنة عنها والمصادقة عليها، مما يدل على فعالية السياسات المنتهجة. لكن ما يميز المجالات التي تم تحقيق غاياتها أن جميعها يخص مجالات قطاعية تعتمد على أنشطة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق هدف معين ما. وهذا ما يبرر تحقيق العديد من الغايات في مجالات كالصحة، سواء أكانت صحة الأطفال أم صحة الأمهات، والتعليم، ليثبت سهولة التحكم في العديد من المجالات الحيوية في دولة قطر بحكم حجم السكان المتواضع. لكن هذا لا يعني أن كل الغايات تم تحقيقها أو سيتم تحقيقها سريعاً. فهناك بعض الغايات التي لم يتم تحقيقها، ولن يتم تحقيقها في المستقبل القريب أو المتوسط (انظر: جدول 15)، مثل تقليص الفروق بين الخمس الأغنى والخمس الأفقر من السكان في الفترة ما بين 1990 و 2015، لأن مثل هذه الغايات تتطلب تحسين وضعية الخمس الأفقر في المجتمع، والتي غالباً ما تنتج عن حراك اجتماعي طويل المدى، والذي ينتج بدوره عن الارتقاء الاجتماعي لأجيال أو عن تغيير جذري في السياسات. إلى جانب هذا، فإن رفع نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين يتطلب في الوقت نفسه رفع روح المبادرة بين مختلف مكونات المجتمع القطري من جهة، وتبني سياسة وطنية تعمل على دعم تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، وهو ما يتطلب وقتاً. أما فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة اقتصادياً وسياسياً، والمتمثلة في حصة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، فإن مثل هذه الغايات تتطلب مزيداً من الوقت، لأنها مرتبطة بسلوكيات المجتمع ومؤسساته وإشكالية الحداثة والتقليد ومكانة ودور المرأة في المجتمع وغير ذلك من السلوكيات التي لن تأتي إلا من خلال تحولات طويلة المدى. وبالتالي، يمكننا القول إن الغايات التي لم تتحقق هي الغايات التي تتأثر بالبنية المجتمعية ككل والعلاقات الاجتماعية والثقافية التي تحكمها.

جدول (15): الغايات التي لم يتم تحقيقها

المؤشر	الغاية	الهدف
حصة الخمس (20%) الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني	تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	القضاء على الفقر المدقع والجوع
نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين	توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	
- نسبة الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات	تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	
حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015	تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية	تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	تحسين صحة الأمهات
معدل استخدام وسائل منع الحمل		
الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة		

يضاف إلى ذلك، ما تطلعننا عليه دراسة غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من عدم توفر بعض البيانات، لاسيما تلك المتعلقة بقياس نسبة فجوة الفقر، أو البيانات النوعية الجديدة التي تغطي مجالات جديدة والمتعلقة بسلوكيات الأفراد، أو تلك المتعلقة بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وانحسار وفقدان الموارد البيئية كمجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) على سبيل المثال.

جدول (16): مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية التي لا تتوفر البيانات عنها

المؤشر	الغاية 34	الهدف
نسبة فجوة الفقر	تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	القضاء على الفقر المدقع والجوع
معدل انتشار فيروس نقص السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة	وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ	مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
استخدام الرافلات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر		
نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز		
نسبة النيامي الذين يرتادون المدارس إلى غير النيامي ممن تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 14 سنة		
نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات	إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية	ضمان الاستدامة البيئية
مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)،		
استهلاك المواد المستنفدة لطيفة الأوزون		
نسبة الأرضة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الأمانة		
نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة		

ويتبين من خلال دراسة وتحليل واستشراف مؤشرات وغايات الأهداف الإنمائية للألفية أن البيانات التقليدية والمؤشرات الإحصائية التقليدية متوفرة في معظم الميادين، لكننا نلاحظ أن بعض المؤشرات الجديدة مثل نسبة فجوة الفقر والبيانات النوعية الخاصة بظواهر اجتماعية جديدة غير متوفرة كذلك المتعلقة بظاهرة سلوكيات الأفراد تجاه فيروس نقص المناعة البشرية.

القسم الثالث: التوصيات

توصلت "دراسة الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر: تقييم واستشراف" إلى أن دولة قطر حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية، ومن أجل تعزيز هذا الإنجاز ومعالجة الخلل في عدم تحقيق بعض الأهداف، توصي الدراسة بما يلي:

(1) اعتماد التقييم الدوري لمختلف مؤشرات وغايات الأهداف الإنمائية للألفية عبر جملة من الأدوات المعرفية، ولاسيما توفير البيانات وتغطية مختلف محاور الأهداف، بما يؤدي إلى صياغة رؤية متكاملة بخصوص مختلف المؤشرات. فإذا كانت البيانات المتوفرة تغطي العديد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المقاربة الكلية للأهداف الإنمائية تستدعي توفير كل المؤشرات وتحديد سبل حساباتها.

(2) تتبع مستويات نمو مختلف غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب صياغة استراتيجيات وسياسات محلية تسمح بتتبع المؤشرات الكمية بعد أن يتم توطينها وفقاً لواقع البلد وخصائص المجتمع القطري واقتصادياته. وحتى لا تبدو المؤشرات دخيلة على المجتمع، كما هو الحال مع بعض المؤشرات والغايات المذكورة، يتوجب صياغة سياسات قطاعية تقوم على مؤشرات ترصد الواقع المحلي آخذة بعين الاعتبار خصائصه الاجتماعية. إن تحديد وتتبع معدلات نمو مختلف غايات الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يقوم على مقاربة كلية مبنية على نظرة واسعة للمجتمع، تأخذ مختلف الجوانب الحيوية في تفاعلاتها المتعددة، متجنبة التتبع الأحادي الجانب. لذا، فإن صياغة إطار عام كالرؤية المستقبلية أو السياسة السكانية لدولة قطر يشكّلان الإطار الملائم لمثل هذا التقييم.

(4) يتطلب تتبع مسارات غايات وأهداف الألفية الإنمائية تشكيل فريق عمل متعدد التخصصات يعمل على المتابعة الفصلية لكل الغايات والمؤشرات، وتحديد إنجازاتها وتحدياتها الظرفية، وذلك لرصد مختلف السيناريوهات الخاصة بهذه الأهداف لكن ضمن تفاعلاتها مع باقي الأهداف.

(5) يتطلب رصد مستقبل غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية تتبع مختلف البرامج القطاعية والسياسات العامة، وتأقلمها مع المعطيات الجديدة، وتوجيهها لتتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية استباقاً لأي تأثير عكسي للمعطيات الجديدة على بعض الجوانب الحيوية.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- (1) إبراهيم القديمي، خدماتها شملت مساعدة المحتاجين في الداخل والخارج....المؤسسات الخيرية القطرية نقطة مضيئة في مسيرة العمل خيري في الدولة، الدوحة، جريدة الشرق، 16 فبراير 2008.
- (2) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالألفية: دور الأمم المتحدة في القرن 21، نيويورك، 2003
- (3) البنك الدولي، الأهداف الإنمائية الجديدة: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، واشنطن، 2008.
- (4) البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي 2008: الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والبيئة، نيويورك، البنك الدولي، 2008.
- (5) البنك الدولي، فيروس ومرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الفرصة السانحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات/ ملخص لإستراتيجية البنك الدولي الإقليمية، واشنطن، البنك الدولي، 2007.
- (6) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأهداف الإنمائية للألفية: إطار للرصد ومقترحات للتحسين، بيروت، سبتمبر 2008.
- (7) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي.. الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي، واشنطن، أكتوبر 2008.
- (8) جهاز الإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2006-2007، الدوحة، 2008.
- (9) جهاز الإحصاء، الأهداف الإنمائية للألفية لدولة قطر، الدوحة، جهاز الإحصاء، 2008.
- (10) خضر زكريا، الضمان الاجتماعي في دولة قطر: دراسة ميدانية غير منشورة، الدوحة، 2008.
- (11) جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة، الدوحة، جهاز الإحصاء،
- (12) جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن، الدوحة، جهاز الإحصاء، 2004.
- (13) وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، الدوحة، وزارة التربية والتعليم.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

- 1) Qatar National Bank, Qatar Fact and Figures, Qatar National Bank, Doha, 2003.
- 2) Qatar National Bank, Qatar Fact and Figures, Qatar National Bank, Doha, 2008
- 3) Qatar University, Book of Trends 2007-2008, Qatar University, Doha, 2008.
- 4) UNDP (United Nations Development Programme), Human Development Report 2007, UNDP, New York, 2007.
- 5) United Nations, The Millennium Development Goals in the Arab Region 2005, United Nations, New York, 2005.
- 6) World Bank, World Development Indicators 2007, World Bank, Washington, DC, 2008.
- 7) World Conference on Education for All, 5-9 March, 1990, Jomtien, Thailand

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

[-http://www.un.org/arabic/millennium/sg/report/summary.htm](http://www.un.org/arabic/millennium/sg/report/summary.htm)
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20433000~pagePK:98400~piPK:98424~theSitePK:727307,00.html>
www.indexmundi.com
http://ddp-ext.worldbank.org/ext/GMIS/gdmis.do?siteId=2&contentId=Content_goals_by_region&menuId=LNAV01HOME3

ملحق (1)

إسقاطات معدل نمو غايات ومؤشرات أهداف الإنمائية للألفية 2007-2015

تم حساب إسقاطات مؤشرات أهداف الإنمائية للألفية بناء على إسقاط معدلات النمو الملاحظة والغايات كما وردت في توصيات الأمم المتحدة.

جدول (1): إسقاطات معدلات النمو لمؤشرات القضاء على الفقر المدقع والجوع في دولة قطر خلال 2007-2015

معدل النمو 2007-2015	الغاية، المؤشرات الفرعية
الغاية الأولى: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	
0	- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)
غير متوفر	- نسبة فجوة الفقر
---	- حصة الخمس (20%) الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني
الغاية الثانية: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	
10.1%	- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل شخص
2.5%	- نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان
-21.6% ^أ	- نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين
-1.6%	- نسبة العاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين
الغاية الثالثة: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	
1.03%	- نسبة الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات
غير متوفر	- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات: 2001 و 2005 و 2008. www.qsa.gov.qa.

جهاز الإحصاء، بحث إنفاق ودخل الأسرة بالعينة للأعوام 2001-2008، الدوحة، 2008: <http://www.qsa.gov.qa>

جهاز الإحصاء، الأهداف الإنمائية للألفية، الدوحة، 2008.

أ = للعام 2008، تقديرات لنتائج غير منشورة.

جدول (2): إسقاطات معدلات النمو لمؤشرات التعليم الابتدائي الشامل في دولة قطر خلال 2007 - 2015

معدل النمو	الغاية، المؤشرات الفرعية
الغاية الأولى : كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015	
0.2	ذكور
0.2	إناث
0.2	مجموع
0.02	نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي
0.01	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، الدوحة، وزارة التربية والتعليم.

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة: www.qsa.gov.qa

جدول (3): إسقاطات معدلات النمو لمؤشرات تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة في دولة قطر خلال 2007 - 2015

معدل النمو	الغاية، المؤشرات الفرعية
-0.04	نسبة البنات إلى البنين في ابتدائي
-0.56	مراحل التعليم الابتدائي إعدادي وثانوي
-9.2	والثانوي والعالي جامعي
13.8	حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي
32.2	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، الدوحة، وزارة التربية والتعليم.

جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة: www.qsa.gov.qa

جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة 2007، الدوحة، جهاز الإحصاء، 2008.

**جدول (4): إسقاطات معدلات نمو مؤشرات تخفيض معدل وفيات الأطفال في دولة قطر
خلال 2007 - 2015**

معدل النمو 2007-2015	الغاية، المؤشرات الفرعية
الغاية 4 : تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015	
2.6-	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي
2.6-	معدل وفيات الرضع أقل من سنة واحدة
2.9	نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة: www.qsa.gov.qa.

**جدول (5): إسقاطات معدلات نمو مؤشرات تحسين صحة الأمهات في دولة قطر
خلال 2007 - 2015**

معدل النمو	الغاية، المؤشرات الفرعية
الغاية الأولى : تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990-2015	
-1.7	معدل الوفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس
محقة	نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة
الغاية الثانية: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	
0.5	معدل استخدام وسائل منع الحمل
-2.4	معدل الولادات لدى المراهقات
محقة	الحصول على الرعاية الصحية بعد الولادة (زيارة واحدة على الأقل)
---	الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة: www.qsa.gov.qa.

جدول (6): إسقاطات معدلات نمو مؤشرات مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض في دولة قطر خلال 2007-2015

معدل النمو 2007-2015		الغاية، المؤشرات الفرعية
الغاية الأولى: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ		
-0.001		معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة
1.4		استخدام الرافلات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر
---		نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
---		نسبة اليتمى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتمى ممن تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 14 سنة
الغاية الثانية: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه		
محقة		نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية
الغاية الثالثة: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ		
-2.1	الإصابة	معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا لكل 10000 من السكان
---	الوفيات	
محقة		نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات
محقة		نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا
-14.5	الإصابة	معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به لكل 10000 من السكان
محقة	الوفيات	
58.6		نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاص للإشراف المباشر

المصدر: مجلس التخطيط، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، مجلس التخطيط، الدوحة، 2006.

**جدول (7): إسقاطات معدلات نمو مؤشرات ضمان الاستدامة البيئية في دولة قطر
خلال 2015-2007**

معدل النمو 2015-2007	الغاية، المؤشرات الفرعية
الغاية الاولى : إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية واتحسار فقدان الموارد البيئية	
0.0	نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات
---	مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية)
-2.9	استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
---	نسبة الأرصد السميكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة
---	نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة
الغاية الثانية: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010	
13.7	نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية
---	نسبة الأجناس المهددة بالانقراض
الغاية الثالثة: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015	
محقة	نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة
محقة	نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة
الغاية الرابعة: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة	
محقة	نسبة الأسر المعيشية التي يمكن أن تحصل على مسكن ملائم

المصدر: مجلس التخطيط ، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، مجلس التخطيط، الدوحة، 2006.

جدول (8): إسقاطات معدلات نمو مؤشرات شراكة عالمية من أجل التنمية في دولة قطر

خلال 2007-2015

معدل النمو 2007-	الغاية، المؤشرات الفرعية
2015	
الغاية الاولى : المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز	
1.0	مؤشر الإنفتاح التجاري
7.0	مؤشر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الغاية الثانية: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً	
-2.3	نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الى الناتج المحلي الإجمالي
الغاية الثالثة التعاون مع الدول النامية لوضع وتنفيذ إستراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً	
-3.2	مؤشر نسبة البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 عاماً من جمالي العاطلين عن العمل
الغاية الرابعة: المعالجة الشاملة لمشاكل التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة	
محقة	مؤشر نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة
الغاية الخامسة: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
2.3	الخطوط الهاتفية لكل 100 نسمة
1.0	المشتركون في شبكات الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة
2.8	مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة، الدوحة.

رقم الايداع بدارالكتب القطرية: 2009-273
الرقم الدولي: ISBN: 99921-62-50-3